مجتمع

مومباي: مقتل ستة في حريق بمبنى سكني

أسفر حريق هائل في مبنى من 19 طابقاً عن مقتل ستة على الأقل وإصابة 15 شخصاً آخرين أمس السبت في مومباي، العاصمة المالية والترفيهية للهند، حسبما قال مسؤولون. ونتج الحريق عن ماسّ كهربائي في مكيف هواء بإحدى الشقق، وفقاً لرئيس البلدية كيشوري بيدنيكار. وقال السكان إنّ الحريق اندلع في الطابق الخامس عشر وسرعان ما غلف عمود كبير من الدخان الأسود المبنى. أضافوا أنّ أكثر من 90 شخصاً فروا من المبنى بمفردهم أو بمساعدة الجيران. وقال ضابط الشرطة سوراب تريباثي إنّ أربعة من المصابين في حالة حرجة. (أسوشييتد برس)

غانا: مقتل 13 في انفجار يسوّي قرية بالأرض

قالت الشرطة يوم الجمعة إنّ ما لا يقل عن 13 شخصاً لقوا حتفهم، وأصيب عشرات عندما انفجرت شاحنة كانت تنقل متفجرات إلى منجم ذهب في غرب غانا، ما أدى إلى تسوية قرية بالأرض. وأطاح الانفجار أبواب وأسقف مبان في قرية أبيت الواقعة على بعد نحو 200 كيلومتر غرب العاصمة أكرا. وقالت الشرطة إنّ نحو 180 شخصاً أصيبوا في الانفجار. وظهر في مقطع مصور سجله في ما يبدو أحد المارة في قرية أبيت، الناس وهم يسيرون صوب حريق على جانب الطريق عندما وقع انفجار قوي. ولم يُعرف على الفور سبب الحادث. (رويترز)

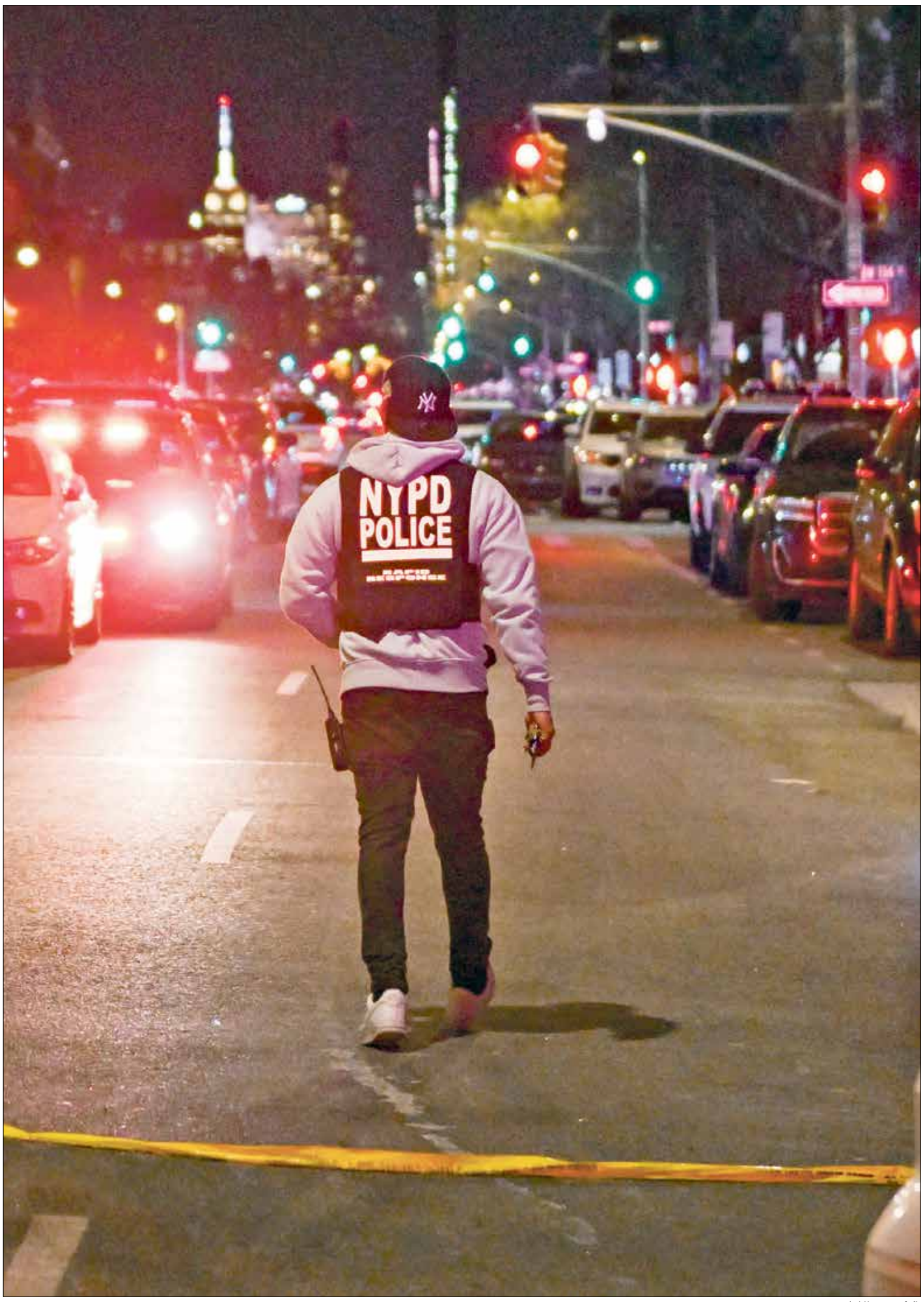

(أليكسي روزنفيلد/ Getty)

شرطة نيويورك «تحت النار»

في ثالث حادث إطلاق نار خلال أسبوع على شرطة مدينة نيويورك الأميركية التي يسكنها حوالى 9 ملايين شخص، قضى عنصر في الجهاز يبلغ 22 من العمر، وأُصيب آخر بجروح خطرة، خلال تدخلهما لمنع واقعة عنف أسري داخل شقة في حيّ هارلم. ولم يوقع الحادثان السابقان خسائر في الأرواح.
وأوضحت الشرطة أنّ «ثلاثة من عناصرنا توجهوا إلى الشارع رقم 135 شماليّ مانهاتن ليل أول من أمس الجمعة، بعدما اشتكت سيدة في اتصال هاتفي من تعرضها لعنف من ابنها. وعندما وصل الشرطيون، فتح رجل في الـ47 من العمر النار فجأة عليهم، وأردى أحدهم فوراً، وتضررت حياة آخر إلى الأبد». وذكرت وسائل إعلام أنّ مطلق النار قتل، لكن السلطات لم تؤكد ذلك.
ودعا رئيس بلدية نيويورك الديمقراطي إريك آدامز، وهو شرطي سابق تولى منصبه في الأول من يناير/ كانون الثاني الجاري، بعد انتخابه بناءً على وعود بمكافحة الجريمة، كل القوى في المدينة إلى الاتحاد لمواجهة العنف المسلح، وطالب السلطة الفيدرالية بالمساعدة في وقف انتشار الأسلحة. وقال: «سنجد الأسلحة ومن يجلبونها ويستخدمونها».
وفي الأيام الأخيرة، قُتلت الأميركية من أصول آسيوية ميشيل غو (40 عاماً)، بعدما دفعها رجل مشرد مصاب باضطرابات نفسية في محطة مترو تايم سكوير بنيويورك، والبورتوريكية كريستيل بايرون نيفيس (19 عاماً) برصاص أطلقه لص أمام صندوق المال في مطعم تابع لسلسلة «برغر كينغ» في مانهاتن.

(فرانس برس)

تونس: تجاوزات في شهادات التلقيح

تونس ـ **مريم الناصري**

أتاحت وزارة الصحة التونسية خدمة الحصول على شهادة التلقيح عبر المنظومة الوطنية للتسجيل «إيفاكس» منذ أكثر من شهرين، ليُصبح إظهارها إلزامياً في المؤسسات العامة بدءاً من 22 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، عملاً بالمرسوم الرئاسي الذي صدر في 22 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والمتعلق بجواز التلقيح ضد فيروس كوفيد-19. وبحسب المرسوم، «يمكن لكل شخص يبلغ أو يتجاوز عمره 18 سنة وتلقى تلقيحه كاملاً، تحميل شهادة التلقيح على هاتفه المحمول من الموقع، أو استخراجه على شكل وثيقة ورقية لإظهاره عند الحاجة». كما ينص على «حظر العمل لغير الملقحين في القطاعين العام والخاص وحرمانهم من أجورهم، فيما يُمنع التونسيون من السفر إلى خارج البلاد إذا لم تكن لديهم الشهادة الصحية الإلزامية الخاصة بالتلقيح، علما أنّ مدّة سريان المرسوم تصل إلى 6 أشهر». ويتضمن أيضاً «إغلاق أيّ مؤسسة أو شركة لا تلتزم ببنوده مدّة 15 يوماً، باستثناء المستشفيات والمراكز الصحية». وعلى الرغم من أنه يمكن لجميع التونسيّين تحميل شهادة التلقيح، إلا أن كثيرين واجهوا صعوبات من جراء أعطال تقنية، الأمر الذي عطّل مصالح البعض وحال دون دخولهم المصارف والمؤسسات المالية والمراكز التجارية وغيرها من الأماكن التي تشترط إظهار شهادة التلقيح. وبررت وزارة الصحة العطل بالطلب الكبير على الموقع لتحميل الشهادة.
في هذا الإطار، نظّم عشرات المواطنين وقفات احتجاجية في جهات عدة للمطالبة بإلغاء المرسوم المتعلق بإلزامية شهادة التلقيح، معتبرين أنّ الإجبار على التلقيح تعدٍّ على الحريات. ويؤثر هذا القرار على العديد من التونسيين الذين لم يتلقوا التلقيح، سواء الرافضون له أو الذين لم يتمكنوا من الحصول عليه لأسباب صحية أو غير ذلك. واقع دفع البعض إلى تزوير شهادات التلقيح، الأمر الذي استغله آخرون لكسب المال. وفي الثالث من الشهر الجاري، أوقف ثلاثة أشخاص في محافظة نابل بشبهة تسليمهم شهادات تلقيح لأشخاص لم يحصلوا عليه في مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 30 و150 دولاراً، وفق المحكمة الابتدائية في نابل. وتؤكد أنّ أحد الأشخاص أدرج بيانات لأناس لم يتلقوا اللقاحات. وفي الآونة الأخيرة، كتب كثيرون منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تتضمن عروضاً لاستخراج شهادات تلقيح على شكل بطاقة هوية، ما يطرح أسئلة عن الرقابة على تلك المواقع التي تُعطي شهادات تلقيح في مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 20 و40 دولاراً. يشار إلى أن استخراج شهادة التلقيح من الوزارة لا تتعدى قيمته النصف الدينار (0,17 دولار).
من جهته، يقول مدير المركز الإعلامي في وزارة الصحة لطفي العلاني لـ «العربي الجديد» إنّ الوزارة أكدت أكثر من مرة ضرورة الحصول على شهادة التلقيح لتشجيع الناس على اللقاحات وحماية أنفسهم وغيرهم من الفيروس، كما أنها تحذّر من استخراجه من بعض المحال التي تستغل الناس للحصول على مبالغ مالية كبيرة، مضيفاً أنّ الوزارة تراقب عملية استخراج شهادات التلقيح ولا توجد تجاوزات. من جهتها، تطالب منظمة «أنا يقظ» المعنية بمكافحة الفساد بإرجاء تطبيق المرسوم الرئاسي المتعلق بشهادة التلقيح الخاصة بفيروس كوفيد-19 إلى حين الانتهاء من التحقيق والتدقيق في كل المعطيات الموجودة بمنظومة إيفاكس ومعالجة الأعطال التقنية والتثبت من مدى صحّة وواقعيّة الإحصائيات والمعطيات المدرجة في المنظومة الرقميّة. وتشير إلى ورود شكاوى إليها تتعلق باختراق منصّة إيفاكس والتلاعب بمنظومة التلقيح وإسناد شهادات تلقيح للذين لم يحصلوا عليها. وعمدت إلى التثبت من صحّة التبليغات والتجاوزات، وتمكنت من الوصول إلى المنصة وتحديداً القسم الخاص بأعوان وزارة الصحة بعد الحصول على اسم المستخدم وكلمة العبور المشتركة بين جميع الأعوان، وهي كلمة مرور سهلة الاختراق.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تنديد بالاستهتار

نددت منظمة «انا يقظ» باستهتار وزارتي الصحّة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمعطيات الشخصيّة الحساسة للمواطنين، إذ تشمل قاعدة البيانات معلومات صحيّة سريّة، مشيرة إلى أنه كان يفترض تحديد مدة زمنية لدخول المتطوعين وموظفي الوزارة إلى منظومة إيفاكس، وتغيير كلمة العبور بمجرد انتهاء مهامهم.

تحقيق

تظل مصر بين الدول الأكثر تقليلاً لعدد الوفيات بفيروس كورونا في العالم. ولا يتوقع أن يختلف هذا الواقع في الموجة الجديدة الحالية، في حين يبقى الأمل في التطعيم والتزام التدابير الاحترازية لتدارك الأسوأ، وهما في الحد الأدنى

كورونا مصر
أرقام مشوهة ووقاية منسية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وسط موجة برد شديدة غير اعتيادية نسبياً في أجواء الشتاء في مصر، توسّع انتشار الإصابات بمتحوّرات فيروس كورونا، وآخرها «أوميكرون» الذي ظهر في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وتحوّلت العدوى من فردية إلى جماعية في ظل تراخٍ وتكاسل من السلطات والأفراد أنفسهم في تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وبين أعراض الإصابة بالفيروس المنتشرة في مصر الرشح والعطس والصداع والشعور بالتعب والإجهاد والاحتقان بالحلق والألم والجفاف عند البلع، إلى جانب ارتفاع درجة الحرارة والرجفان والسعال وضيق التنفس والم الصدر وفقدان حاستي الذوق والشم.

وأعلنت وزارة الصحة والسكان المصرية، الخميس الماضي، تسجيل 1403 حالات موجبة جديدة ضمن إجراءات الترصد والتقصي والفحوص التي تُجريها الوزارة بحسب إرشادات منظمة الصحة العالمية، و22 وفاة، ما رفع إجمالي عدد الإصابات إلى 405,393 بينها 339,259 شهدت شفاء أصحابها، و22,260 وفاة. وكان القائم بأعمال وزير الصحة المصري خالد عبد الغفار قد اعترف في منتصف يناير/ كانون الثاني الجاري بأنّ «معدلات إصابات فيروس كورونا سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، ما انعكس على زيادة نسب الإشغال في المستشفيات المخصصة لتقديم الخدمات العلاجية للمصابين بالفيروس». أما رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي فشدد على أهمية تفعيل قرار عدم دخول المنشآت الحكومية لغير الملقحين، ولا سيما مع توافر أنواع اللقاحات، فضلاً عن تقليل الكثافة في الجامعات والمدارس، والمصالح الخدمية، والأماكن العامة.

نسب غير حقيقية

لكنّ مجلة «إيكونوميست» تحدثت في دراسة نشرتها مطلع يناير/ كانون الثاني الجاري عن أنّ الأرقام الحقيقية لوفيات فيروس كورونا في العالم ومصر عام 2021 هي ثلاثة أضعاف الأرقام المعلنة على الأقل. وأوردت أنّ «العالم شهد 5,4 ملايين وفاة بفيروس كورونا ومتحوراته، لكنّه احتضن فعلياً 18,7 مليون وفاة على الأقل منذ ظهوره في الصين نهاية عام 2019».

وكتبت «إيكونوميست» أنّ «النسب الحقيقية المعلنة تختلف من مكان إلى آخر، فعلى سبيل المثال، يجب مضاعفة أعداد الوفيات المعلنة في قارة آسيا 700 مرة حسابياً للحصول على الأرقام الحقيقية. وفي الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية، يجب مضاعفة الأعداد المعلنة 30 مرة، وفي أفريقيا 900 مرة، وفي الصين 17 ألف مرة». وأشارت المجلة إلى أنّ ألمانيا هي البلد الوحيد في العالم الذي تتساوى فيه الأعداد الحقيقية مع تلك المعلنة. أما في مصر فيجب مضاعفة الأعداد المعلنة 1400 مرة للحصول على الأرقام الحقيقية، ما يعني أنّ عدد الوفيات الـ21 ألفاً المعلن هو 390 ألفاً فعلياً.

وكانت دراسة أخرى نشرتها جامعة «جون هوبكنز» الأميركية في يونيو/ حزيران 2020 قد وضعت مصر في المرتبة السابعة عالمياً في نسب وفيات كورونا بعد الولايات المتحدة والبرازيل والهند واليمن والسودان وتشاد. وكشفت أنّ مصر هي خامس دول العالم الأكثر تقليلاً لعدد وفيات كورونا مقارنة بالرقم المعلن، بعد طاجكستان ونيكاراغوا وأوزباكستان وبيلاروسيا.

وبحسب الأرقام المنشورة على موقع مجلس الوزراء المصري، احتلت مصر المركز العاشر عالمياً في نسبة الوفيات مقارنة بإجمالي عدد المصابين بنسبة (5,7 في المائة)، بعد كل من سورية (6,5 في المائة) والإكوادور (6,4 في المائة). وسبق مصر كل من الصومال (5,6 في المائة) وتايوان (5,2 في المائة)، في حين احتلت فانواتو المرتبة الأولى (25 في المائة) واليمن المرتبة الثالثة (19 في المائة).

كما احتلت مصر المرتبة 167 في نسبة التعافي عالمياً بمعدل (84,4 في المائة)، بينما عرف السودان نسبة تعافٍ مقدارها 83,8 في المائة. أما الفاتيكان وسان بيير وميكلون وبالاو وجزر مارشال وجزر سليمان وساموا وميكرونيزيا فشهدت نسبة تعافٍ بنسبة مائة في المائة.

كذلك، احتلت مصر المرتبة 180 على صعيد إجمالي عدد الإصابات لكل مليون نسمة، والمرتبة 78 في عدد المصابين بالفيروس بين 223 منطقة ودولة في العالم.

تراخٍ عام

وبينما تشهد الحياة اليومية العادية في مصر حالة من التراخي العام في اتخاذ الإجراءات الاحترازية في مواجهة الانتشار التصاعدي الواسع والسريع لمتحور «أوميكرون»، وجه عضو البرلمان فريدي البياضي رسالة إلى رئيس الوزراء والوزير القائم بأعمال وزير الصحة في شأن تطبيق الإجراءات الاحترازية. وأوردت: «شهدت الأيام الأخيرة تصاعداً واضحاً في عدد الإصابات بمتحوّر أوميكرون من فيروس كورونا، وتوقع القائم بأعمال وزير الصحة خالد عبد الغفار أن تتصاعد الإصابات في الأسابيع المقبلة، وينتشر المتحوّر الجديد في شكل أكبر باعتبار أن معدل انتشار متحوره أكثر 4 أو 5 أضعاف من باقي متحوّرات كورونا. لكن رغم الوضع الذي تحدث عنه الوزير، لا نزال نشاهد عدم التزام تطبيق الإجراءات الاحترازية في الشوارع والمواصلات والمؤسسات والهيئات الحكومية، وتجنب المواطنين ارتداء الكمامات في مقابل عدم فرض غرامات عليهم. كما لا تزال هناك بعض المقاهي تتهرب من تطبيق الإجراءات الاحترازية، وتقدم النارجيلة لروادها، وتغض بعض الجهات والمؤسسات النظر عن عدم ارتداء المواطنين كمامات في مقارها، في حين لا يجرى تفتيش أو مراجعة ببيانات التطعيم الخاصة بالمواطنين».

ولفتت الرسالة إلى أن معدلات التطعيم لا تزال في حدود الـ 36 مليون مواطن ممن تلقوا جرعة واحدة على الأقل، رغم وفرة اللقاحات في الوقت الحالي.

وطالب النائب الحكومة ووزارة الصحة بتبني خطة لتفعيل الإجراءات الاحترازية في شكل حقيقي وجدي يقلل من معدلات الإصابة في هذا الوقت الحرج، والإجابة عن سؤال يتعلق بوجود خطة واضحة لتسريع تطعيم المواطنين الذين لم يتلقوا أي جرعة لقاح حتى الآن، والتصدي لخطورة هذا الأمر على الوضع الصحي العام في البلاد.

مصر خامس دول العالم تقليلا لعدد وفيات كورونا (خالد دسوقي/ فرانس برس)

1400
الرقم الذي يجب أن تضاعف به حسابيا أعداد الاصابات والوفيات بكورونا في مصر، بحسب «إيكونوميست».

نسبة الدمار من الحرب التي شهدتها المدينة وصلت إلى 30 في المائة

ليبيا: لا حلّ قريباً لمهجري بنغازي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلنت لجنة حصر الأضرار التابعة لبلدية بنغازي رصد وتحديد العقارات المتضررة من الحرب على الإرهاب في المدينة، مشيرة إلى أنّها بلغت 6666 عقاراً تضررت بشكل كلي أو جزئي، في وقت يسأل ناشطون عن مصير سكان العقارات الخاصة، لا سيما منازل المهجرين قسراً من بنغازي.

وأعلنت اللجنة عن تقريرها أخيراً، في إطار استعدادها لإحالة ملفات العقارات المتضررة إلى الجهات الحكومية المعنية بصرف تعويضات لأصحابها. وقال رئيس المجلس البلدي لمدينة بنغازي الصقر بوجواري، خلال اجتماعه باللجنة، إنّه «من الضروري بدء تحديد قيمة التعويضات عن هذه المباني، وإحالتها إلى اللجنة المركزية التابعة لوزارة الإسكان والتعمير في أسرع وقت، حتى يتسنى تخصيص الأموال اللازمة وصرفها لمستحقيها من قبل الجهة المختصة».

ويؤكد بوجواري «استمرار أعمال حصر المباني»، موصياً بضرورة توفير احتياجات لجنة حصر الأضرار من «أجهزة ومعدات تفرضها طبيعة العمل، على أن توافي البلدية بتقارير دورية عن نتائج سير عملها». وفي تصريحات سابقة، قال إنّ نسبة الدمار من جراء الحرب التي شهدتها المدينة على مدى سنوات وصلت إلى 30 في المائة. كما أشار إلى أنّ غالبية العقارات المتضررة هي عبارة عن مبان حكومية، مؤكداً أنّ أعمال لجنة حصر الأضرار تركز على منطقة وسط المدينة، كونها أكثر الأحياء تضرراً.

من جهتها، تشير الناشطة الحقوقية بدرية الحاسي إلى أنّ اللجنة تقول إنّ الحرب كانت على الإرهاب، موضحة أنّ سلطات بنغازي ما زالت تصر على إخلاء المسؤولية عن مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر حيال الدمار والتهجير الذي طاول المدينة. وتسأل: «ماذا عن حي قنفودة الذي حوصر أهله بداخله أشهراً عدة حتى ماتوا جوعاً، قبل أن تهدم منازلهم فوق رؤوسهم؟ وهل يدخل حصر الأضرار في أعمال اللجنة؟ وماذا عن تعويض أصحاب منازل هذا الحي وغيره من الأحياء معنوياً ومادياً؟».

وعلاوة على تصريحات بوجواري بشأن استمرار أعمال الحصر في ظل وجود أحياء أخرى لم يشملها، يبدو أنّ أعمال اللجنة تقتصر فعلياً على أحياء معينة. وسبق لعضو اللجنة يوسف الفاسي أن صرّح بذلك، موضحاً أن منطقة وسط المدينة «تختلف عن غيرها من مناطق وأحياء مدينة بنغازي، على اعتبار أن غالبية سكانها يقطنون في شقق في عمارات عمودية الشكل»، موضحاً أن العدد الإجمالي للأسر الليبية المقيمة في وسط المدينة قبل الحرب بلغ 8250، وزحّت جميعها من جراء الحرب. في هذا الإطار، تسأل الحاسي: «إذا كان هذا هو العدد الإجمالي للنازحين، فما هي الأحياء التي خرجت منها 13 ألف أسرة وما زالت مهجرة بين مختلف المناطق؟». وتؤكد أن سلطات مليشيات حفتر التي تسيطر على بنغازي لا ترغب في تسوية ملف المهجرين. وشهدت الفترة الممتدة من عام 2014 وحتى عام 2018 حروباً مستمرة بين مليشيات حفتر وخصومها من مختلف القوى المسلحة. إلا أن قيادة حفتر رفعت شعار الحرب على الإرهاب في المدينة واعتبرت كل خصومها منهم. وعلى الرغم من استمرار رفض مليشيات حفتر عودة المهجرين من المدينة بعدما سويت منازلهم بالأرض في عدد من الأحياء، أبرزها قنفودة، سعت سلطات حكومة الوحدة الوطنية إلى تسوية الملف من خلال اتصالات عدة، ولا سيما النائب الأول لرئيس الحكومة حسين القطراني. وأكد رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة أنّ الملف بات على رأس أولويات حكومته.

لكن، في ظل التعقيدات السياسية الحالية والاختلافات بين الدبيبة والقطراني، يستبعد الناشط السياسي الليبي صالح المريمي حل الملف، مؤكداً أنّه ليس في قائمة أولويات الحكومة. ويتحدث لـ«العربي الجديد» عن «إهمال الملف من قبل الهيئة العليا للمصالحة الوطنية، إذ إن قضية مهجري بنغازي لا تختلف عن قضية مهجري تاورغاء، التي دامت سنوات قبل أن يتم السماح بعودتهم إلى منطقتهم وسط إهمال كبير لإعادة إعمارها». ويرجح المريمي توظيف قضية مهجري بنغازي سياسياً لتكون ورقة ضغط من قبل الأطراف المتنافسة، على أن تطول كما طالت قضية تاورغاء». ويسأل: «إذا كانت القضية أولوية، فلماذا الحديث عن مهجري بنغازي حصراً، في وقت هجرت عشرات الأسر من مناطق الشرق، وتحديداً من أجدابيا ودرنة».

ووفقاً لتصريحات قادة رابطة مهجري بنغازي، فإنّ عددهم يبلغ 13 ألف أسرة، موزعين بين مناطق غرب ليبيا، أبرزها العاصمة طرابلس ومصراتة، فيما فضل جزء منهم العيش خارج البلاد. وفي منتصف أغسطس/ آب الماضي، نظمت بعض عائلات مهجري بنغازي وقفة احتجاجية أمام مقر الحكومة في طرابلس للمطالبة بحقهم في العودة إلى مدينتهم، ما استدعى من الحكومة تشكيل لجنة عليا لمهجري المدينة لبحث سبل حلحلة مشاكلهم الحالية إلى حين تسوية ملفهم.

بعض المهجرين يحلمون بالعودة إلى بنغازي (عبد الله دوما/ فرانس برس)

فسيكة
لا يسع المهجّرين قسراً من مدينة بنغازي غير الانتظار ريثما تُحلّ أزمتهم ويعودون إلى بيوتهم التي دمّر الكثير منها. هؤلاء يعبرون عن سخطهم من حين إلى آخر على «فيسبوك» في ظل الوعود الكثيرة التي لا تتحقق، على الرغم من المعاناة المستمرة. ويحلم معظم المهجرين بالعودة إلى بيوتهم والاستقرار فيها بعدما أنهكهم الترحال خلال فترة الحرب، ويأملون بأن تستجيب السلطات لمطالبهم بدلاً من تكرار الوعود من حين إلى آخر.

ألمانيا مطالبة بالتحرك لإنقاذ أفغان

واجهت ألمانيا انتقادات كثيرة لتأخرها في إجلاء أفغان يهدد حكم «طالبان» حياتهم، فأعلنت عن خطة للتحرك العاجل

برلين ـ **شادي عاكوم**

ما زال نقل الموظفين السابقين في المشاريع الألمانية في أفغانستان صعباً، على الرغم من مرور أكثر من أربعة أشهر على مغادرة البوندسفير (القوات المسلحة لجمهورية ألمانيا الاتحادية) البلاد مع وصول حركة «طالبان» إلى السلطة. وبرزت القضية مع مطالبة أحزاب سياسية في البلاد بزيادة قدرات السفارات المعنية، ومناشدة المنظمات الداعمة للاجئين بتخصيص المزيد من الموارد للمعالجة السريعة لآلاف طلبات التأشيرات من قبل الأفغان الذين تعاونوا مع الأجهزة الألمانية منذ العام 2013، من مترجمين إلى آخرين في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية أو المؤسسات الثقافية والسياسية والسائقين والحراس مع عائلاتهم. وينتظر نحو 20 ألف منهم مغادرة العاصمة كابول في ظل الوضع المأساوي الذي تعيشه البلاد. وفي هذا الإطار، بدعو رئيس منظمة «برو أزول» الألمانية المدافعة عن حقوق اللاجئين غونتر بوركهارت، في حديث لجلة «تاغس شبيغل»، إلى قبول المزيد من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، موضحاً أن النتيجة الحالية مرعبة إذ يجب أن يختبئ هؤلاء الأشخاص بشكل دائم خوفاً من أن يقتلهم طالبان. وإذا ما قروا بمفردهم، فإن عائلاتهم ستكون في خطر ومحنتهم كبيرة. يضيف أنه يجب أبرام اتفاق مع طالبان للسماح للعمال المحليين بمغادرة البلاد، لافتاً إلى «الحاجة إلى جسر جوي مزدوج، أي عودة الطائرات إلى أفغانستان محملة بالمواد الغذائية لنقل الموظفين المحليين وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر».

وعلى الرغم من إعلان وزارة الخارجية الألمانية أخيراً إصدار 5925 تأشيرة لمواطنين أفغان، بينها 3700 في باكستان، و1100 تأشيرة لم شمل أخرى في سفارتي ألمانيا في نيودلهي (الهند) وإسلام اباد (باكستان) لتسريع استقبال هؤلاء، فإن الأرقام الضئيلة للواصلين من أفغانستان دفعت حزب اليسار (دي لينكه) إلى توجيه انتقادات شديدة اللهجة للحكومة بسبب غياب التنسيق الحكومي لعمليات الإجلاء من كابول.

في هذا السياق، تقول العضو في حزب اليسار غوخاي أكبولوت لمجموعة «فونكه» الإعلامية، إن استقدام الثلث فقط من العمال المحليّين الأفغان الذين يحتاجون إلى الحماية بدل على التقصير، داعية الحكومة الجديدة إلى تسريع وتنظيم عملية الإجلاء والهجرة. وبنى اليسار انتقاده على ردّ وزارة الداخلية الاتحادية على طلب إحاطة من كتلة الحزب في البوندستاغ (المجلس التشريعي الاتحادي)، بعدما تبين أن الوزارة وافقت على مجيء 24556 شخصاً بين مايو/ أيار ونوفمبر/ تشرين الأول الماضيين، وقد صل منهم 1319 متعاوناً أفغانياً مع الجيش الألماني، بالإضافة إلى 5711 من أقاربهم.

هذه المطالب والاعتراضات دفعت وزيرة الخارجية أنالينا باربوك إلى تقديم خطة عمل لأفغانستان، مشيرة إلى أن الوزارة ترغب في توسيع وتسريع فرص مغادرة الأفغان المعرضين للخطر البلاد. لذلك، ستزال جميع العقبات البيروقراطية المتعلقة بإصدار تأشيرات على اعتبار أن جلب هؤلاء الأشخاص أولوية قصوى للحكومة الألمانية، علماً أن نحو 15 ألف شخص تم قبولهم في ألمانيا، إلا أنهم ما زالوا قابعين في أفغانستان. وتشدد على أن هناك عملاً وجهداً كبيرين لإيصال هؤلاء إلى بر الأمان. كما تقول باربوك إنه في ظل حكم طالبان، تعاني النساء والفتيات بشكل خاص. وبالنسبة إليهم، فإن «كل يوم مهم»، موضحة أنه سيتم تعزيز التواصل مع ناشطي المجتمع المدني في أفغانستان من أجل تسريع رحيل الأفغان المقبولين في ألمانيا. وتوضح أنه بالتعاون مع وزارة الداخلية، سيتم تجاوز العقبات من أجل عدم خسارة أشهر إضافية قبل الإجلاء. تضيف: «في بعض الحالات، قد يعني ذلك جمع البيانات الرقمية والأمنية قبل المغادرة وإصدار تأشيرات في بلدان العبور أو لدى الوصول إلى ألمانيا».

وتشير إلى وجوب أن تكون هناك «محاولة جديدة» في المحادثات مع دول جيران أفغانستان حول وسائل إضافية للإجلاء، ولا سيما أنها لم تتمكن من إتمام عملية الإجلاء ونقل الأشخاص المحتاجين للحماية عبر قطر وباكستان إلا كجزء من برامج الإجلاء الخاصة. وما زال 135 مواطناً ألمانياً موجودين في أفغانستان، ولم يغادروا البلاد لظروف خاصة.

بالإضافة إلى ما سبق، تلفت باربوك إلى أنه في ظل الظروف الإنسانية الكارثية التي يعاني منها السكان في أفغانستان من سوء تغذية وندرة مياه الشرب وسوء الرعاية الصحية، تعتزم الحكومة الألمانية إرسال موظفين مجدداً إلى البلاد لتكون قادرة على إجراء تقييم مباشر للوضع. وتوضح: «الهدف هو أن نكون قادرين على العمل على الأرض مرة أخرى وفي وقت مبكر من العام الجديد»، مؤكدة أن العودة «لا تعني شرعية سياسية أو حتى اعتراف بنظام طالبان. كما أن برلين ملتزمة حيال شعب أفغانستان وليس طالبان».

هؤلاء حالفهم الحظ بالخروج من أفغانستان (ماركوس يام/ Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قصة لاجئ

لينتي أموت في صفد حيث أطلقت صرختي الأولى عند ولادتي. لقد ترعرعت فيها وأحفظ معالمها حتى الآن

محمد الزعبوطي
معالم صفد أمام عينيه

بيروت ـ **انتصار الدنان**

رغم السنوات الكثيرة التي عاشها لاجئاً، لم ينسَ الفلسطيني محمد صبحي الزعبوطي المقيم في مخيم برج البراجنة في بيروت، مدينته الجميلة المحببة إلى قلبه صفد، والتي يتمنى العودة إليها والموت فيها. يتذكر اليوم صور بيوتها وساحاتها وسوقها وكنائسها ومساجدها ومعابدها، والتي ترتسم أمامه مثل لوحات رسمها فنان. يقول الزعبوطي لـ«العربي الجديد»: «عاش جميع سكان صفد من مسيحيين ويهود ومسلمين، من دون أن يشعروا بأن شيئاً يفرقهم عن بعضهم البعض. ثم غيّر دخول الاستعمار الإنكليزي المدينة الحال بينهم، ووضع شريطاً فرّق اليهود عن المسلمين والمسيحيين، ومنعهم من الاقتراب من بعضهم البعض». ويروي أنّه عاش مع أسرته حياة مستقرة، ومن «خيرات» والده الذي كان ينقل الفاكهة والخضار بعربة «كارو» تجرها خيول، ويتنقل بين المدن والقرى، ويسافر إلى لبنان وسورية، حتى أجبر الاستعمار الأسرة على ترك البيت من دون حمل أيّ شيء، حتى الملابس، تحت تهديد السلاح والحرب. يضيف: «ليتني أموت في صفد حيث أطلقت صرختي الأولى عند ولادتي. لقد ترعرعت فيها وأحفظ معالمها التي لا تزال أمام عيني حتى الآن».

وفي ذكريات الخروج المؤلم، يخبر أنّ «الإنكليز ضيقوا على أبناء صفد ومنعوهم من التحرك، قبل أن يطاول رصاص العدو الصهيوني الناس والبيوت، فحاولنا الاختباء قدر الإمكان، ثم بدأ الناس في الخروج فانضممنا إليهم وتوجهنا سيراً على الأقدام إلى بلدة بنت جبيل، جنوبي لبنان، حيث مكثنا خمسة أشهر».

ويتابع: «لاحقاً، طالبت الدولة اللبنانية بأن يترك جميع اللاجئين البلدة إلى مكان آخر، فانتقلنا إلى بلدة شحيم بقضاء الشوف التي بقي أهلي فيها، بينما توجهت مع شقيقي إلى مخيم برج البراجنة حيث التحقنا بمدرسة مجانية بقيت فيها حتى الصف الثاني المتوسط»، يضيف أنّه انتقل لاحقاً للعيش في دمشق التي تعلم فيها مهنة الخياطة، ثم عاد إلى لبنان وعمل في محل خياطة. ويتذكر بحسرة أنه كان يجتمع مع شقيقيه في بيت واحد في مخيم برج البراجنة، «أما اليوم فتفرقنا، إذ سافر أخي الصغير للعمل في السعودية، وكذلك الأوسط إلى مصر، أما أنا فتزوجت وبقيت في المخيم».

وبعد الحياة المريرة التي عاشها، لم يعد الزعبوطي يقوى على العمل، ويقول: «أعيش مع زوجتي، ويقدم أولادي مساعدة مادية لي بحسب قدرتهم، وكذلك ابنتي التي تعمل معلمة في مدرسة الجليل ببيروت. كما أتقاضى راتباً من منظمة التحرير الفلسطينية. ونعيش بالتالي بحسب إمكاناتنا».

يحصلون على تعليم غير رسمي في بنغلاديش

يوم التعليم

70% يعيشون في فقر الدراسة

«من الواجب علينا أن نعمل أكثر على تكثيف الجهود من أجل النهوض بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الداعي إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للكلّ وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع»، هذا ما يقوله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس. يأتي ذلك في الوقت الذي تحتفل فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة باليوم الدولي للتعليم في 24 يناير/ كانون الثاني من كل عام، والذي يصادف يوم غد.

وتشير الأمم المتحدة إلى أن الحق في التعليم هو حق تنص عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تدعو إلى التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. وتذهب اتفاقية حقوق الطفل، المعتمدة عام 1989، إلى أبعد من ذلك، إذ تنص على أن يتاح التعليم العالي أمام الجميع.

ويُظهر تقرير «حالة أزمة التعليم العالمية: مسار نحو التعافي» أن نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر تعليمي في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والتي كانت تبلغ 53 في المائة قبل الجائحة، قد تصل إلى 70 في المائة بسبب إغلاق المدارس لفترات طويلة وعدم فاعلية التعلّم عن بُعد في ضمان الاستمرار الكامل للتعليم أثناء إغلاق المدارس.

وبحسب تقرير صادر عن البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» وللطفولة «يونيسف»، فإن الجيل الحالي من الطلاب مهدد الآن بخسارة 17 تريليون دولار في إيرادات أفراده مدى حياتهم، نتيجة لإغلاقات المدارس الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

(العربي الجديد)

(الصور: الأناضول، فرانس برس، Getty)

مدرسة مؤقتة في ميانمار

يلتحقون بصف لتعلم الكمبيوتر في المكسيك

يكتبون عبارة «إنسان» في الصين

تتعلم اللغة الإنكليزية في الهند

لايتخلى عن الكمامة في الباراغواي

لا تواجه الولايات المتحدة أزمة تعليمية